

Distr.: General
30 November 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 127 (ن) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة

ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رسالة مؤرخة 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى قلقنا البالغ بشأن مشروع تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (المنظمة) لعام 2021 عن تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، الذي أُحيل بمذركم المؤرخة 13 تموز/يوليه 2022 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (A/77/158).

ونود أن نشدد على أن مشروع التقرير لم ينظر فيه بعد من جانب أعضاء المنظمة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (لاهاي، 28 تشرين الثاني/نوفمبر - 2 كانون الأول/ديسمبر 2022). ومن ثم، لا يوجد أساس لتعميمه في الجمعية العامة أو لأي نظر فيه من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك. ونرى أنه من المحير على الأقل أن مذركم أدرجت برغم ذلك في جدول أعمال الجلسة العامة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة، المعقودة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في إطار البند 127 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى".

وقد أحطنا علما بالإشارة التي مفادها أن مشروع التقرير أُحيل بناء على طلب المنظمة "من أجل تزويد الدول الأعضاء بآخر ما استجد من معلومات". وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نكرر تأكيد موقفنا الثابت وهو أن هذا الطلب ينتهك الفقرات 21 (أ) و 32 (ب) و 38 (ب) من المادة الثامنة من الاتفاقية.

وفي الدورة 100 لمجلس المنظمة التنفيذي (لاهاي، 5-7 تموز/يوليه 2022)، اضطر الاتحاد الروسي، ومعه عدد من الدول الأطراف الأخرى، إلى النأي بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع التقرير بسبب عدد من الشواغل الخطيرة للغاية التي لم تتم معالجتها بعد، على الرغم من بذل قصارى جهدها.



ونرفض رفضاً قاطعاً ما تذهب إليه بلدان بعينها من أن الدول الأطراف ليست في وضع يتيح لها اقتراح إدخال تصويبات على مشروع التقرير أو أن التقرير ينبغي أن يعكس أنشطة الأمانة الفنية فحسب. فوفقاً للمادة الثامنة من الاتفاقية، فإن أجهزة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي مؤتمر الدول الأطراف، والمجلس التنفيذي، والأمانة الفنية. ونظراً لأن التقرير يفترض أن يكون وثيقة شاملة، فإنه ينبغي أن يعكس أنشطة المنظمة ككل.

يُضاف إلى ذلك أن مشروع التقرير لعام 2021 لا يعكس موقف كامل مجموعة الدول الأطراف التي لا تعترف بشرعية ما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي أنشئ انتهاكاً للمادة الخامسة عشرة من الاتفاقية ويشارك في أنشطة تتناقض مع الاتفاقية.

وعلى الرغم من ندائاتنا العديدة إلى الأمانة الفنية، فإن مشروع التقرير لا يتضمن موقف الاتحاد الروسي بأن نقل أي معلومات إلى ما يسمى "الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011" ينتهك الفقرة 34 من المادة الثامنة من الاتفاقية.

وفي الوقت نفسه، لم تذكر الأمانة الفنية في مشروع التقرير، تحت ذريعة واهية، معلومات مهمة عن مشاركة ممثليها في الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (نيويورك، 29 تشرين الثاني/نوفمبر - 3 كانون الأول/ديسمبر 2021). ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه العملية تسهم إسهاماً كبيراً في بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق عالمية الاتفاقية، ولذلك نرى أن هذا النهج غير مقبول.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 127 (ن) من جدول الأعمال.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا